التوسع فى زراعة الفاكهة

للمهندس الزراعى منير بطرس

بلغ ثمن الوارد من الفاكهة وزيت الزيتون سنة ١٩٥١ ماقيمته ٣٫٧١٠٫١٠٩ جنيهات ، وكان ثمن الفاكهة التى يمكن إنتاجها فى القطر المصرى يبلغ نحو المليون ونصف المليون جنيه .

وقد بلغت مساحة بساتين الفاكهة فى سنة ١٩٥١ نحو مائة وعشرين الف فدان ، أى ما يوازى ٢ ٪ من المساحة الكلية للارض المزروعة فى القطر المصرى . وهى نسبة ضئيلة وخاصة إذا لاحظنا أن السواد الأعظم من السكان لا ينال الكفاية من الفاكهة التى أصبحت ضرورية فى غذاء الانسان ، ولم تعد من الكماليات كما كانت تعتبر فيما مضى . ومساحة الأشجار الحامضية ٦٠٫٠٠٠ فدان والمثمر منها ٤٠٫٠٠٠ فدان ، ولهذا كان مايصيب الفرد فى كل يوم من أيام موسم ثلاث ثمرة . واذا علم أن مساحة العنب بلغت عشرين الف فدان ، وأن المساحة المثمرة منها ١٧٫٠٠٠ فدان فإن ما يصيب الفرد من الثمار ٢٣ جراما أى نحو سبعة دراهم . كما أن المساحة المزروعة موزا هى نحو ٨٫٠٠٠ فدان منها ٦٫٠٠٠ فدان مثمرة . والذى يصيب الفرد من ثماره هو عشرة جرامات فى اليوم أى ثلاثة دراهم . ومساحة المانجو ٨٫٠٠٠ فدان المثمر منها لا يزيد عن ٥٫٠٠٠ فدان فيكون ما يصيب الفرد ٤ ثمرات فى السنة أى ٠٫٠٣ من الثمرة فى اليوم .

وكل هذا دليل على أن المزروع من الفاكهة أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه . ومن الضرورى أن تزداد المساحة كثيرا حتى يفى المزروع بحاجات الشعب من جهة ، ويقف الاستيراد من جهة أخرى ، خصوصا أن الفاكهة أصبحت ضرورة لا غنى عنها لما تحتويه من المواد الغذائية والفيتامينات .

والفواكه التى أشرنا اليها فيما تقدم تمثل أكثر من ٧٥ ٪ من المساحة الكلية للفاكهة فى البلاد ، غير أن هناك فواكه أخرى كالزيتون والبلح لا تقل فى أهميتها

وفى قيمتها الغذائية عما ذكرناه ، ويجب زيادة المزروع منها زيادة كبيرة حتى تفى بحاجة البلاد منها .

هذا فيما يتعلق بالاستهلاك المحلى . ولا يخفى أن القطر لايزال يعتمد فى اقتصادياته على محصول واحد أساسى هو القطن . ورغم ما أصاب القطر من خسائر باتباع هذه السياسة فإنه لم تتخذ حتى الآن الخطوات الكفيلة بتنويع الحاصلات التى يعتمد عليها القطر تفاديا للأزمات المتتالية التى تصيب البلاد من وقت إلى آخر .

ونظرا لقربنا من الأسواق الأوربية كان الواجب يحتم علينا أن تكون البلاد المصرية حديقة الخضر لأوربا فى زمن الشتاء ، ومصدرا لبعض أنواع الفاكهة . وسيكون بحثنا فى هذا المقال منصبا على أنواع الفاكهة التى يمكن للبلاد إنتاجها لسد حاجة البلاد منها ، وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية .

* * *

إن من الأمور الأساسية لزراعة الفاكهة أن تعود زراعتها على زراعها بربح كاف يعوضهم عن المصاريف الكبيرة التى ينفقونها ، كما يجب أن يطمئنوا إلى أن الأسعار لن تقل مستقبلا عن المستوى الذى يمكنهم من الحصول على نفقاتهم وربح معقول يتناسب مع إقدامهم على زراعتها . لقد أحجم كثير منهم عن زراعة الفاكهة بسبب تقلب الأسعار فى السنتين الأخيرتين رغم احتياج البلاد اليها احتياجا شديداً ، لا لأن الأسعار التى حددت فى بعض الأحيان لم تأت بربح مقبول فحسب ، بل لم تسد المصاريف الضرورية ، وكان من نتيجة ذلك أن فكر بعضهم فى تقليع حدائق البرتقال واليوسفى إذا سار الأمر على هذا الحال من تقلب الأسعار خصوصا أنهم معرضون لنقص محصولهم فى بعض السنين بسبب تقلبات الجو أو عوامل أخرى . فاذا تم ذلك سبب خسارة فادحة لهم وأدى فى الوقت نفسه إلى زيادة المستورد من الفاكهة ، فتخسر البلاد ثمنها زيادة على الخسارة التى تنجم من عودة الزراع إلى زراعة المحاصيل العادية كالقطن ، وهذا ما يسعى المسئولون إلى الحيلولة دونه ، ليظل نظام تنويع الحاصلات كما أسلفنا . لهذا كان من الضرورى تأمين الزارعين على الأرباح المناسبة المجزية لجهودهم ، ولما يتكبدونه من باهظ النفقات والجهود . وقد يكون رفع الأسعار قليلا ذا فائدة كبيرة للزارع دون إرهاق للمستهلك .

ولنبحث الآن فى محاصيل الفاكهة التى تجب زيادة مساحتها لا لكفاية المستهلك فقط ، بل لتصديرها إلى البلاد الأجنبية إن أمكن .

الثمار الحمضية :

استوردت مصر فى سنة ١٩٥١ من البرتقال ٦,١٦٨,٢٢٥ كيلو جراما وكان يمكن أن يرتفع هذا الرقم لو فتح باب الاستيراد على مصراعيه ، لشدة احتياج البلاد إلى هذه الفاكهة ، لاطراد زيادة عدد السكان ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وهما عاملان كفيلان بزيادة ما يستهلك من هذه الثمار زيادة كبيرة . فالمساحة الموجودة الآن وقدرها ٦٠,٠٠٠ فدان تقريبا لا يمكن مطلقا أن تسد حاجة الشعب المتزايدة ، فيجب أن تزاد تلك المساحة إلى ١٢٥,٠٠٠ فدان لينال كل فرد ثمرة واحدة فى اليوم .

وقد كنا نصدر الثمار الحامضية قبل الحرب الأخيرة إلى انجلترا وألمانيا . وكانت الحكومة تشجع التصدير بإعانة المصدرين ماليا وصارت تنقص الاعانة سنويا حتى أصبحت ٧٥ مليما لصندوق اليوسفى و١٥٠ مليما لصندوق البرتقال ، وكانت الحكومة تزمع إلغاء تلك الإعانة فى سنة ١٩٤٠ فلما قامت الحرب منعت التصدير بتاتا ، وكان البرتقال الأحمر « أبو دمه » مطلوبا لبلاد السويد ، ولم تكن بمصر مساحات كافية منه لإجابة هذه الطلبات . ولولا قيام الحرب العالمية لكنا ثبتنا أقدامنا فى تصدير البرتقال البلدى واليوسفى البلدى إلى أسواق انجلترا وألمانيا . وغير خاف أن البرتقال البلدى لما امتاز به من كثرة عصارته وقلة البيافه وحسن طعمه وحجمه المناسب يستطيع أن ينافس الأنواع الأجنبية كالشاموتى الذى تصدره فلسطين خصوصا إذا كانت زراعته فى مصر العليا لكى ينضج مبكرا عن الشاموتى وغيره من الأصناف التى تصدّر من ايطاليا وأسبانيا فلا يجد لذلك منافسا له فى أسواق أوربا .

لهذه الأسباب كان من الضرورى زيادة مساحة الأشجار الحامضة إلى ١٥٠,٠٠٠ فدان ليمكن تصدير جزء من المحصول ، على أن يراعى إكثار البرتقال البلدى واليوسفى البلدى والبرتقال الأحمر « بدمه » وكذلك الجريب فروت الذى ثبت تفوق صفات ثماره على ما يماثله من الثمار التى تزرعها وتصدّرها الدول الأخرى .

وقد ثبت أن الأشجار الحامضية تجود زراعتها فى جميع أنحاء القطر عدا اليوسفى فإن نجاحه يقل فى مديرية أسوان ، ونظرا إلى أن الثمار تنضج مبكرة فى مصر العليا عنها فى مصر الوسطى والوجه البحرى فإننا نرى أن تكون المساحة التى تزاد للتصدير فى مصر العليا ، خصوصا مديريات أسيوط وجرجا وقنا ، لأن الأشجار الحامضية فى تلك المنطقة لا تصاب بالحشرة القشرية السوداء وهذا يقلل كثيرا من مصاريف انتاجها. يضاف إلى ذلك أن ثمار هذه المنطقة تمتاز بجودتها ، والقابل منها للتصدير لا يقل عن ٩٠ ٪ فى حين أن القابل للتصدير من ثمار الوجه البحرى لا يزيد فى أغلب الحالات عن ٥٠ ٪ .

أما المساحات التى تراد زيادتها للاستهلاك المحلى فلا مانع من زراعتها فى أية جهة من جهات القطر خصوصا الأراضى الرملية التى تستصلح فى مديريات الشرقية والجيزة وغيرها .

العنب :

رغم أن مساحة العنب زادت فى السنين الأخيرة زيادة مطردة إذ كانت فى سنة ١٩٣٩ نحو ٧,٠٠٠ فدان فارتفعت إلى نحو ٢٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ إلا أن البلاد لا زالت فى حاجة إلى المزيد من ثماره ، فقد استوردت من العنب الطازج ٣٥٣٥ طنا فى سنة ١٩٥١ و ٢٠٩٠ طنا من الزبيب .

ولما كانت زراعة العنب تنجح نجاحا باهرا فى جميع أنحاء القطر فلا مبرر لاعتمادنا فى كفاية استهلاكنا من العنب والزبيب على ما يستورد من الخارج . وتبلغ المساحة التى تلزم لإنتاج الكمية المستوردة نحو ثلاثة آلاف فدان . ولما كنا قد اشرنا فيما سبق إلى ضرورة زيادة ما يستهلكه الفرد من العنب فقد أصبح من الضرورى زيادة المساحة حتى تصل إلى ٦٠,٠٠٠ فدان .

ولا خوف مطلقا من زيادة المساحة إلى هذا القدر ، لأن تصدير الفائض عن استهلاك البلاد إلى البلدان الأوربية عمل مربح ، إذ العنب ينضج فى مصر مبكرا عنه فى البلاد الأوربية بنحو شهر تقريبا ، ولهذا فانه يجد سوقا رائجة هناك .

ذكرنا أن العنب يجود فى جميع أنحاء البلاد ، ولكننا نرى تركيز زراعته فى مديريات البحيرة والمنوفية والقليوبية ، لأن مزارعى هذه الأقاليم صارت لهم خبرة فى زراعته لكثرة مايزرعونه منه ، ولقربها من الاسكندرية التى يصدّر بواسطتها ما قد يفيض عن الاستهلاك المحلى .

الموز :

بلغت مساحة الأراضى المزروعة موزا ٨٫٠٠٠ فدان تقريبا فى سنة ١٩٥١ وهى مساحة كافية لاستهلاك البلاد فى الوقت الحاضر أى فى الوقت الذى لا زالت المعيشة فيه فى مستواها المنخفض الحالى. وقد كان من الواجب نظرا إلى نجاح زراعة الموز فى مصر أن ينال كل فرد كمية أكبر مما يناله الآن خصوصا أن الموز من أكثر الفواكه احتواء على المواد الغذائية ، ولهذا فان المساحة الحالية لا تعتبر كافية للاستهلاك المحلى ، وخاصة إذا راعينا زيادة عدد السكان المطردة . ولكن الواقع أن الفائض من محصول تلك المساحة يمكن تصديره ، وقد صدر فعلا ١٣٤ طنا فى سنة ١٩٥١ قيمتها أكثر من ٨٫٠٠٠ جنيه ومن الممكن أن تزاد كمية التصدير اذا زيدت المساحة عن ذلك ، فقد ثبت أن شرق أوربا والبلاد العربية تقبل على الموز المصرى اقبالا يوجب علينا أن نعمل على زيادة زراعته حتى نوطد أقدامنا فى هذه الأسواق . والواجب أيضا مضاعفة هذه المساحة على سواحل النيل فى جميع أنحاء القطر . وإننى انصح باتخاذ كل الاجراءات التى تشجع على تصدير هذا المحصول ليقبل زراعه على زيادة المساحة الحالية ، فان النفقات الباهظة التى تزيد فى كثير من الحالات عن ١٥٠ جنيها للفدان الواحد فى السنة لا يمكن تغطيتها مع ربح معقول الا إذا صرح بتصدير الكميات الزائدة عن حاجة القطر فى الوقت الحاضر .

المانجو :

تبلغ المساحة المزروعة من المانجو الآن نحو ١٠٫٠٠٠ فدان ، وثمار هذه الفاكهة لا تزال تباع بثمن مرتفع فى السوق المحلية عن ثمار أى نوع آخر من الفاكهة الناتجة بالقطر ، ولا يزال هذا الثمن بعيدا فى مستواه عن متناول السواد الأعظم

من السكان . وهذه المساحة بطبيعة الحال ليست كافية لسد حاجة الشعب من هذه الفاكهة ، لهذا يجب العمل على زيادتها زيادة كبيرة حتى تخفض أسعارها وتصبح فى متناول الجميع ، فضلا عن أنه يمكن تصديرها إلى أوربا والبلاد العربية ، فإنه رغم عدم معرفتهم لها فى تلك البلدان إلا أن كل من يتذوقها من الأوربيين يقبل على استهلاكها . وقد نال المعروض منها فى السنتين الأخيرتين فى المعرض الذى أقيم فى انجلترا استحسانا وإقبالا كبيرين .

والواجب أن تنشر الدعاية اللازمة من الآن للمانجو ، فانه لاشك سيكون موردا هاما ، كما أنه تجب العناية بإكثار الأصناف المنتخبة منها كالبيرى ، والتيمور ، وعويس ، والهندى أبوسنارة بكميات كبيرة تسمح بمد الأسواق الأوربية باللازم منها لأطول مدة . وأغلب المزروع من المانجو الآن فى الأراضى الرملية بمديريتى الشرقية والجيزة ، لكنها تجود أيضا فى الأراضى الطميية الواقعة على ساحل النيل بجميع أنحاء القطر ، وقد دلت التجارب على أن ثمار المانجو تبكر فى النضج فى أقاصى الصعيد نحو شهر من الزمان ولا يخفى أن فى ذلك فائدة كبيرة لإطالة الموسم سواء أكان للتصدير أو للاستهلاك المحلى ، وفضلا عن ذلك فإن أشجار المانجو فى مصر العليا لا تتأثر بالصقيع الذى قد يحدث فى الشتاء كل سنتين أو ثلاث ويقضى على النباتات الصغيرة منها كما يهلك أحيانا بعض الأشجار الكبيرة ، وقد زرعت مساحة من المانجو فى الجزء الشمالى من مديرية البحيرة وأمكن انتاج ثمار فاخرة من صنف المانجو البيرى بكميات لا بأس بها كانت تمون بها مدينة الاسكندرية ، كما كانت ترسل إلى القاهرة بعد انتهاء موسم محصولها فيها ، لأنها تتأخر فى النضج بالمنطقة المذكورة عنها فى المناطق الداخلية ، وهذا من شأنه إطالة الموسم فترة أخرى ، ويتضح من ذلك نجاح زراعة المانجو فى مديرية البحيرة . وكان المعتقد عدم امكانها بسبب رطوبة الجو فى الجهات الشمالية . ومن المنتظر ازاء شروع الحكومة فى اصلاح بعض أراضى الصحارى واستغلالها أن تخصص مساحة منها لزراعتها بأشجار المانجو ، وبذلك يكون الاتساع فى زراعتها غير مقصور على الأراضى الرملية التى تستصلح فى الجيزة والشرقية ، بل يمكن الانتفاع بالأراضى الصحراوية التى ستدخل فى برنامج الاصلاح الزراعى الذى تزمع الحكومة تخصيصه فى القريب العاجل .

النخيل :

البلح من الفواكه الشعبية فى البلاد ، ويستهلكه جميع أفراد الشعب غنيهم وفقيرهم ، ويمتد موسم ثماره الطازجة زمنا طويلا يكاد يبلغ نصف عام ، وتستهلك الأصناف الطازجة فى الشهور : يوليه — ديسمبر ، أما الأصناف الجافة ونصف الجافة فتستهلك طوال أيام السنة . ورغم أن عدد أشجار النخيل كثير فى جميع أنحاء القطر يصل إلى أكثر من خمسة ملايين نخلة فإن جزءا كبيرا منها من الأصناف البذرية التى ليست لها قيمة كبيرة .

والبلح من المواد الغذائية الشعبية الهامة ، ولهذا فانه يستهلك أيضا فى الشهور التى ينقطع فيها وجود المحصول الطازج على شكل « عجوة » . ولما كان المحصول المحلى لا يفى بحاجة الأهالى فان البلاد تستورد سنويا كمية كبيرة منها بلغت ٢٠,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٥١ قيمتها نحو نصف مليون من الجنيهات .

وقد ذكر لى مستر هوجسن أن البلح السيوى من الأصناف الفاخرة جدا فى العالم ، وأن أمريكا ترحب باستيراد أكبر كمية منه يمكن تصديرها إلى تلك البلاد .

ويجود البلح السيوى فى الواحات ، وفى مصر العليا . وقد حاولت مصلحة البساتين زراعة هذا الصنف على نطاق واسع فأحضرت من سيوه آلاف الفسائل على دفعات متعددة لتربيها بمشاتلها وتوزعها بعد ذلك على الزراع بمصر العليا ، ولكن لم ينجح منها سوى نسبة قليلة لا تكاد تزيد عن ٣٠ ٪ فى أحسن الظروف وقد هبطت إلى أقل من ذلك فى بعض الأحيان ، ويعود هذا الهبوط إلى طول الفترة ما بين تقليع الفسائل وزراعتها بالمشاتل ، نظرا إلى صعوبة المواصلات وصغر حجم الفسائل كثيرا فى بعض الأحيان ، وإلى عوامل أخرى . ولهذا كان من الأوفق أن تفصل الخلفات من أمهاتها بالواحات عندما يكون حجمها ملائما وتربى فى مشاتل نفس المناطق التى تؤخذ منها ثم تزرع إن أمكن فى أماكنها المستديمة بمناطقها حتى ترتفع نسبة النجاح فى ذلك . ويشترط أن يشرف على جميع هذه العمليات موظفون فنيون لهم دراية تامة بتربية النخيل وزراعته .

وبمناسبة قيام الحكومة بإصلاح بضع آلاف من الأفدنة فى واحة سيوه يمكن تخصيص جزء من هذه المساحة لزراعة النخيل السيوى ، كما يمكن إجراء هذه العملية تدريجاً فى النخيل السيوى الموجود بمنطقة الجيزة والمديريات الأخرى الموجود فيها هذا الصنف ، على أن تزرع الفسائل الناتجة فى مصر العليا حيث الجو أكثر ملاءمة فى المديريات الشمالية منها .

وقد ثبت نجاح هذا الصنف فى مديرية قنا وأنتج محصولا جيداً من ثمار فاخرة تفوق فى صفاتها كثيراً المزروع منه فى الواحات . فاذا سرنا على هذه السياسة بخطوات سريعة أمكن سد حاجات البلاد من البلح والعجوة علاوة على إمكان تصدير الفائض من المحصول الى الخارج خصوصاً (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث ينتظر أن يجد أسعاراً مغرية .

وإنى أرى أنه لا يصح الاقتصار على اكثار البلح السيوى فقط ، بل يجب أن تهتم البلاد باكثار غيره من الأصناف كالسماني والحياني والأمهات ، وهى أصناف جيدة جداً قد نستطيع تصديرها طازجة الى بلدان أوربا عندما تستقر الأمور العالمية وتهبط أسعار النقل بالطائرات ، فانه لا شك أن البلاد الأوربية تقبل على استهلاك محصولها الطازج لجودة طعمها واحتوائها على عناصر غذائية هامة .

وهذه الأصناف يمكن اكثارها فى أراضى الصحراء التى ستستصلح فى نواح مختلفة من الوجه البحرى .

الزيتون :

استوردت البلاد ٥٣٠٠ طن من الزيتون فى سنة ١٩٥١ و٢٦٠٠ طن من زيته لاستعماله فى الغذاء ، ولمد صناعة الصابون به، وبلغت قيمتها أكثر من نصف مليون من الجنيهات .

وتنتج الواحات أصنافا فاخرة من الزيتون تصلح للتخليل ، كما أن الزيت فى أغلبها مرتفعة نسبته ، جيدة صفاته. وقد نجحت زراعة الزيتون فى الصحراء الغربية على مياه الأمطار بمساعدة الآبار الرومانية المنتشرة هناك على ساحل البحر . ويمكن الاستغناء عن الوارد من الزيتون وزيته بزراعة ألفى فدان من الأراضى الجارى إصلاحها الآن بواحة سيوة، فضلا عن ضرورة زراعة ألفى فدان أخرى لكفاية حاجة البلاد المترتبة على زيادة عدد السكان المستمر وارتفاع مستوى المعيشة وتصدير ما قد يفيض

عن الاستهلاك المحلى إلى الخارج لشدة الحاجة إلى زيته فى جميع أنحاء العالم وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية .

الرمان :

الرمان من أصناف الفاكهة المحبوبة لدى الكثير من الأهالى ، وقد بدأ الأوربيون يقبلون على شرابه اللذيذ الطعم . وهو رغم أن زراعته تجود فى جميع أنحاء القطر وفى مختلف الأراضى فإنها لم تنتشر إلى حد كفاية حاجة البلاد ، فقد بلغ الوارد منه فى سنة ١٩٥١ أكثر من ألفى طن قيمتها نحو ثمانين ألف جنيه .

وقد كان العائق دون انتشار زراعته « دودة الرمان » التى تصيب الثمار وتتلفها ، غير أنه ثبت أخيراً إمكان التغلب عليها ، فلم يعد هناك أى داع للإحجام عن التوسع فى زراعته لسد حاجة البلاد منه والاستغناء عن الوارد من الخارج .

وبالنظر إلى أن زراعته تجود فى الأراضى الرملية كغيرها من الاراضى ، فإن ذلك مما يشجع على زراعته فى الأراضى الجديدة التى ستستصلح حديثاً فى مديرية التحرير وغيرها . وتكفى زراعة ٣٠٠ فدان لسد احتياجات البلاد الحالية . ومن الضرورى زيادة هذه المساحة إلى ٥٠٠ فدان أخرى لما ينتظر من زيادة استهلاكه إزاء زيادة عدد السكان .

اللـــوز :

كان المعتقد أن زراعة اللوز لا تنجح فى مصر ، ولكن التجارب أثبتت نجاح زراعته فى الصحراء الغربية بشرط أن تكون فى مناقع السيل . ولما كانت البلاد تستورد أكثر من ألف طن من اللوز المغلف وحوالى ٤٠٠ طن من اللوز المقشر قيمتها نحو ٢٣٠ ألف جنيه فإن الواجب يقضى بالعمل على زراعة اللوز فى الصحراء المذكورة ، وعلى ساحل البحر بشبه جزيرة سيناء . وتكفى ألف فدان لسد حاجة البلاد من اللوز فى الوقت الحاضر . وهذه المساحة من السهل توافرها فى هذه المناطق وتستحسن أيضاً مضاعفة هذه المساحة ليزيد المحصول فينخفض سعره ويكون فى متناول جمهور كبير من السكان .

ويجب أن تراعى زراعة أصناف مختلفة من اللوز حتى تتلاقح ، فقد ثبت ضرورة التلقيح الخلطى بين أصنافه لكى تثمر إثماراً وافراً .

التين :

التين من الفواكه اللذيذة التى يقبل الناس عليها إقبالا شديدا وتزرع البلاد منه مساحات لا بأس بها فى الجهات المختلفة من القطر خصوصاً منطقة الدراع غرب الاسكندرية ، ودار الرماد بالفيوم ، وبلتان بالقليوبية ، وأوليله بمركز ميت غمر ومساحات متفرقة فى الوجهين القبلى والبحرى . وتجود زراعته فى منطقة مصر الوسطى وهى من أصلح المناطق له .

وتستورد البلاد سنويا كميات تقدر بنحو ألف طن من التين المجفف . وقد بذلت جهود كثيرة لزراعة التين الأزمرلى عندنا مراعاة لامتيازه بين الاصناف الصالحة للتجفيف ، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل ، لعدم إمكان تربية الحشرة الملقحة له بمصر . وربما كان هذا من حسن الحظ ، لأن هذه الحشرة سببت أضراراً فادحة فى أمريكا للشرها أمراضاً كادت تقضى على زراعته هناك . وقد استوردت مصلحة البساتين أنواعا أخرى قابلة للتجفيف دون حاجة إلى حشرة التلقيح فنجحت زراعتها ببرج العرب على ساحل البحر ، والمنتظر أن تسد بعض حاجة البلاد من التين المجفف إذا اتسعت زراعتها فى تلك المنطقة .

التفاح :

كان المعتقد إلى وقت قريب أن زراعة الاصناف الجيدة من التفاح لا تنجح فى مصر ، إلا أن تجربة زراعتها برفح قرب العريش أثبتت إمكان زراعته بنجاح فى تلك المنطقة ، كما ثبت نجاحه على الساحل بالقرب من الاسكندرية . وإزاء هذا النجاح أصبح من الواجب تنفيذ مشروع إقامة ماكينات على ساحل البحر فى منطقة العريش ورفح لرفع المياه العذبة للرى .

ولا ينتظر أن تستغنى البلاد عن استيراد ثمار التفاح من الخارج إلى وقت طويل ، وقد بلغ مقدار المستورد منه سنة ١٩٥١ أكثر من سبعة آلاف طن قيمتها نحو مليون جنيه .

ولما كانت القيمة الغذائية لهذه الفاكهة ليست عالية جدا ، وكانت البلاد تدفع فى ثمنها مبلغا طائلا فإننا نرى أن تفرض على الوارد منه ضريبة جمركية مرتفعة تحد من استيرادها خصوصاً أنها ليست فاكهة شعبية .

الكمثرى :

استورد القطر من الكمثرى ٣٨٥ طنا فى سنة ١٩٥١ بلغت قيمتها أكثر من أربعين ألف جنيه ، وقد نجحت زراعة الصنف المسمى « ليكونت » فى البلاد لا سيما فى الوجه البحرى ، وانتشرت زراعته فى السنين الاخيرة انتشارا كبيرا حتى بلغ المزروع منها فى سنة ١٩٥٢ نحو ألف فدان ولا تزال تنتشر بسرعة فى مساحات كبيرة ، ومن المنتظر عند إثمار الاشجار التى زرعت فى السنوات الثلاث الاخيرة أن تكفى حاجة البلاد من هذا الصنف . ولا شك أن أسعارها ستنخفض كثيرا عما هى عليه الآن . ولا خطر من زيادة مساحتها على المدى الواسع الذى تسير عليه الآن لبضع سنوات أخرى لكى تصبح أسعارها فى متناول أغلب أفراد الشعب

وأوفق المناطق التى يجب أن تنتشر فيها هى الوجه البحرى ، وبخاصة المناطق الشمالية حيث الجو أكثر ملاءمة . وتنتج هناك محصولا جيدا . ونظرا لأن المزروع جميعه من صنف الليكونت فإننى أرى ضرورة البحث عن أصناف أخرى تنجح زراعتها فى بلادنا وتطيل الموسم إلى أوسع مدى ممكن .

الخوخ والمشمش :

زراعة الخوخ فى مصر قديمة جدا ، ومركز ميت غمر مشهور بإنتاج الخوخ المسمى « خوخ ميت غمر » ، وهو من الاصناف الفاخرة التى قد تفضل كثيرا عن الاصناف الواردة من الخارج لطيب نكهته ، وحلاوة طعمه ، وكثرة عصارته ، غير أن موسمه محدود ، ولهذا تضطر البلاد إلى استيراد كميات كبيرة منه تكون غالبا بعد انتهاء محصول خوخ ميت غمر . وقد استوردت مصلحة البساتين كثيرا من أصناف الخوخ الاجنبية ونجح بعضها ، وهى تعمل الآن على الإكثار منها لكى تسدّ بعض الحاجة منه ، إلا أن إصابة جذور الخوخ بالديدان الثعبانية من العوامل التى تسبب قصر عمر الاشجار ، والمأمول أن توصل مصلحة البساتين إلى إيجاد أصول يمكن تطعيم الخوخ عليها فيتلافى بذلك الضرر الناشىء عن تلك الديدان .

وأحسن المناطق التى يجود فيها الخوخ هى الوجه البحرى ، خصوصا المنطقة الشمالية الغربية من الاراضى الجيدة حيث تكون الثمار فيها فاخرة عن غيرها من المناطق

أما المشمش فان أكثر زراعته فى الوقت الحالى بمنطقه العمار ، ولكن أغلبية أشجاره المنزرعة هناك تثمر ثمارا رديئة الصفات ، وقلما توجد بينها ذات الصفات الممتازة التى تعادل المستورد ، وهذه يجب انتخابها والإكثار منها ثم نشر زراعتها فى الوجه البحرى ، وهلى الاخص بالمنطقة الشمالية والمديريات المزمع إنشاؤها فى الصحارى كمديرية التحرير .

ويزرع المشمش الآن فى مناطق أخرى غير العمار بعضها بمديرية الفيوم ومنطقة السويس . وحاجة البلاد من المشمش والخوخ قليلة فى الوقت الحاضر بسبب ارتفاع ثمنها . وتكفى زراعة ١٢٠ فدانا لسد حاجة الأهالى فى الوقت الحاضر ولكن من الضرورى ايجاد أصناف من المشمش تصلح للتجفيف وعمل «قمر الدين» اذ أن الأصناف الحالية الموجودة بالبلاد لا تصلح للتجفيف .

منتجات الفاكهة :

بينا فى عرضنا السابق مدى التوسع الذى يجب أن تكون عليه زراعة الفاكهة فى المستقبل القريب ليكفى استهلاكها وتصديرها طازجة .

ولكن لا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة اقامة صناعات جديدة لتحويل إنتاج الفاكهة الزائدة عن الاستهلاك الطازج إلى فاكهة مصنوعة سواء أكان ذلك على شكل شراب أم عصير أم فاكهة محفوظة .

وتستهلك البلاد من هذه المصنوعات الآن كميات كثيرة ، ، كما أن الإقبال زاد على العصير فى جميع أنحاء العالم ، لأن تصديره على هذه الصورة أقل نفقة من تصدير الثمار الطازجة علاوة على أنه يخلق مجالا للأيدى العاطلة فى البلاد .

فاذا ما تمكنا من إقامه هذه الصناعات على أسس وطيدة أمكن التوسع أكثر وأكثر فى زراعة الفاكهة ، وأصبح تصدير هذه المنتجات إلى الخارج من الموارد الهامة للبلاد .